

عنوان المداخلة: ضرورة اعتبار المقاصد وأثر تفعيلها في صناعة المالية الإسلامية

ملخص المداخلة:

إذا كانت مقاصد الشريعة هي الغايات والأسرار الحكم التي أرادها الشارع من شرعه للأحكام، وثبت بالاستقراء أن الشارع الحكيم مطرد في تشريعاته، وهو قاصد إلى تحقيق مصالح الناس الدينية والدنيوية، والنصوص الخاصة أو الجزئية المنظمة للمعاملات المالية قد لا تسعف الفقيه في استنباط أحكام توافق الواقع وتتماشى مع تطور العصر، الأمر الذي يوجب عليه إعمال النظر في المعاملة المالية وتفحصها تفحص المختص الخبير - ولا بأس أن يستعين بالخبراء لتصوير المسألة- فالحكم عن الشيء كما هو معلوم فرع عن تصوره، فإذا ما حصل له ذلك التصور التام للمسألة، لم يبق حبيس النصوص الخاصة لا يجاوزها، بل ينظر في المقاصد والغايات المرجوة للشارع ويؤسس عليها الحكم الشرعي فيأتي الحكم الشرعي، موافقا لمراد الشارع من غير مصادمة للواقع أو تضيق على الناس في معاملا وانطلاقا من هذا التصور جاءت إشكالية البحث متمحورة حول بيان ضرورة تفعيل النظر المقاصدي ومدى تأثيره في بناء مالية إسلامية قوية و متماسكة يمكن اعتمادها كبديل اقتصادي شامل يحقق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية ويغني عن باقي الأنظمة الاقتصادية السابقة.

وتأسيسا على ما سبق حاول الباحث النظر في المسألة من خلال مقارنة علمية تركز على ثلاثة مباحث، جاء الأول منها مفاهيميا أو مصطلحيا، وأما الثاني فقد خصصناه لإبراز دور مقاصد المعاملات المالية الكبرى في تحقيق الاستقرار المالي، لنختتم الورقة بمبحث ثالث يبرز المقاصد الأخلاقية للمعاملات المالية ودورها في بناء المالية الإسلامية، فضلا عن خاتمة تحوي أهم النتائج وأبرز التوصيات.